جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية الحقوق

تقنيات إعداد البحوث والمذكرات

محاضرات ملقاة على طلبة ماستر 2

قانون التوثيق

من إعداد الدكتورة : بوزنون سعيدة

sbouze@yahoo.fr

السنة الجامعية 2021-2022

مقدمة

تعتبر المنهجية أداة فكر و تفكير و تنظيم, فهي تعتبر أداة هامة في زيادة المعرفة و استمرار التقدم و مساعدة الطالب على تنمية قدراته في فهم المعلومات و البيانات , و معرفة المفاهيم و الأسس و الأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.

و تعتبر أداة عمل و تطبيق حيث تزود الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها و تقييم نتائجها و الحكم على أهميتها و استعمالها في مجال التطبيق و العمل .

كما تعتبر كذلك أداة تخطيط و تسيير حيث تزود الطالب بتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور و المشكلات التي تواجههم , و هي كذلك أداة فن و إبداع , تتضمن طرق و أساليب و إرشادات و أدوات عملية و فنية تساعد الباحث على انجاز بحوثه و إتقانها و تجنبه الخطوات المبعثرة .

ان الهدف من تدريس مقياس المنهجية القانونية هو إرساء المنهج العلمي بما يمثله من طرق و أساليب تسمح بترسيخ قدرات الطالب على الفهم و التفسير و اكتساب كيفية تنظيم دراسته و إعداده للقيام بمهامه في حياته الأكاديمية و المهنية بمسؤولية و على أحسن وجه .

و تظهر أهمية المنهجية في العلوم القانونية من خلال تأهيل دارسي القانون و إعدادهم للمناصب القانونية و كذلك ضمان فعالية الدراسات التطبيقية وذلك بوضعها في إطار منهجي معين.

ويتضمن مقياس المنهجية المحاور التالية :

المحاضرة الأولى: مراحل إعداد البحث العلمي

المحاضرة الثانية: انجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي)

المحاضرة الاولى

عملية إعداد البحث العلمي

تخضع عملية انجاز و إعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية و الإدارية مثل بقية فروع و أنواع العلوم الأخرى إلى إجراءات و طرق و أساليب عملية و فنية و منطقية صارمة و دقيقة, يجب

الالتزام بإتباعها بعناية و دقة حتى يمكن إعداد البحث العلمي و انجازه بصورة سليمة و ناجحة و رشيدة و فعّالة.

أولا : مراحل إعداد البحث العلمي

تتدرج عملية إعداد البحث العلمي و انجازه بعدة مراحل متسلسلة و متتابعة و متكاملة و متناسقة في تكوين و بناء البحث العلمي و انجازه, فلا بد من الاضطلاع بهذه المراحل مرحلة بعد مرحلة بكل عناية و جدية و صبر و هدوء و دقة و عمق من طرف الباحث حتى يصل إلى نتيجة إعداد البحث العلمي الكامل.

و مراحل البحث العلمي هي مرحلة اختيار الموضوع و تحديد الإشكالية , مرحلة حصر و جمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع , مرحلة القراءة و التفكير, مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع مرحلة تخزين المعلومات,مرحلة الصياغة و التحرير.

1- مرحلة اختيار موضوع البحث (تحديد العنوان و الإشكالية)

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من أهم مراحل البحث العلمي و الأكثر صعوبة و دقة نظرا لتعدد و اختلاف عوامل و مقاييس الاختبار حيث توجد عدّة عوامل و معايير ذاتية نفسية, اجتماعية, اقتصادية... تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي , ويتبع ذلك تحديد عنوانه و إشكاليه.

ا-عوامل اختيار موضوع البحث

ما يعقد أكثر من عملية اختيار الموضوع أنها تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة بعضها تتعلق بالعوامل الذاتية وأخرى تتعلق بالعوامل الموضوعية:

ا1-العوامل و المعايير الذاتية

تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي و تتحكم فيها عدّة عوامل و معايير و مقاييس ذاتية متصلة و خاصة نفسية الباحث و مدى استعداداته و قدراته العلمية , و نوعية تخصصه العلمي و طبيعة موقفه و مركزه الوظيفي و المهني و كذا ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية.

- **عامل الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي**

تعد الرغبة النفسية الذاتية معيارا و مقياسا معتبرا و أساسيا في اختيار موضوع البحث العلمي لأنه يحقق عملية الاندماج و الارتباط النفسي و العاطفي بين البحث العلمي و موضوع البحث العلمي الآخر, الذي يؤدي الى توفير و تحقيق العديد من العوامل و القدرات النفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة قوية وجدّية .

فالاهتمام و الإحساس بالمشكلة يعتبر الحافز الأساسي الذي يدفع الباحث إلى الإقبال على البحث برغبته الشخصية دون إرغام أو تأثير من الآخرين و لهذا كثيرا ما نجد باحثين لم يتمكنوا من إنهاء بحوثهم أو لم يستطيعوا إعدادها, رغم توفر الظروف الظاهرية الملائمة و في الحقيقة يرجع ذلك أساسا لعدم شعورهم بتلك البحوث و عدم رغبتهم في دراستهم أو في كونها قد فرضت عليهم دون رغبة حقيقية منهم.

لهذا فان عامل احترام الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث في اختيار موضوع البحث يؤدي إلى اختيار موضوع البحث العلمي يؤدي إلى خلق عنصر الارتباط النفسي و العاطفي بينه و بين الموضوع الأمر الذي يولد لديه روح القبول النفسي التلقائي و التضحية من أجل اعداد بحثه العلمي اعدادا علميا ممتازا.

- **معيار و عامل الاستعدادات و القدرات الذاتية**

من بين مظاهر و أنواع القدرات و الاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها و مراعاتها بعناية و جدية مايلي :

*القدرات و المكنات العقلية : التي تجعل الباحث قادرا على التعمق في الفهم و التحليل و الربط و المقارنة و الاستنتاج في معالجة و دراسة جوانب و عناصر و حقائق الموضوع محل الدراسة و البحث العلمي و يكتسب الباحث هذه القدرات بواسطة سعة الاطلاع و كثرة القراءة و التفكير و التأمل في شتى الوثائق و المصادر المتعلقة بالموضوع و من سنوات الدراسة المتخصصة التي أهلته لإعداد البحث العلمي و من تجارب المياه العلمية و المهنية في بعض الحالات و كذا من مصادر و الثقافة و المعرفة المختلفة

*الصفات و الأخلاقيات التي يتطلب و جودها في البحث العلمي : مثل هدوء الأعصاب و قوة الملاحظة و شدّة الصبر و الاحتمال و الموضوعية و الشجاعة....الى غير ذلك من الخصال و الصفات التي يجب التأكد من مدى وجودها أو تربيتها و تنميتها في روح الباحث و كذا مراعاتها بدقة و عناية اختيار

طبيعة الموضوع الدي سيبحث فيه و ذلك بهدف تحقيق عناصر و مقومات الملائمة بين قدرات و استعدادات الباحث و نوعية و طبيعة الموضوع المختار للبحث العلمي

*القدرات الاقتصادية : هناك أنواع من الموضوعات تتطلب من الباحث قدرة مالية جوهرية و معتبرة أثناء القيام بإعداد البحث العلمي مثل اجراء التجارب و التنقل من أجل اقتناء الوثائق و المصادر و شراء و تصوير الوثائق.....فضلا عن ضرورة الاستقرار الاقتصادي لحياة الباحث العلمي .

*الاستعدادات و القدرات اللغوية : تتحكم مدى قدرات و استعدادات الباحث العلمي اللّغوية في اختيار موضوع البحث العلمي, حيث هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة و بالتالي على الباحث أن يكون يجيد اللّغات الأجنبية.

*الوقت المتاح أو المجال الزمني للبحث : ان عامل الوقت المحدد للبحث يعد معيارا لاختيار نوعية و طبيعة الموضوع الذي سيكون محل الدراسة و البحث يجب مراعاته بدقة و عناية من طرف الباحث و حتى الأستاذ المشرف حتى يمكن اختيار الموضوع الذي يعطيه الوقت المقرر بصورة كافية و سليمة و حتى يستطيع الباحث اعداد البحث في ظروف زمنية جيدة و ملائمة و تجنب مخاطر الاخلال و الارتجال بسبب عامل الوقت المحدد.

*عامل و معيار التخصص : على الباحث اختيار موضوع بحثه في نطاق تخصصه فلكي يكون البحث مقبولا يجب على الباحث أن يلتزم باختيار مشكلة بحث تدخل في نطاق اختصاصه و ذلك حتى يمكنه الالمام بكل العوامل التي تؤثر في مشكلة بحثه و تسيير له فهم كل جوانبها نظرا لخبرته في هذا المجال أما اذا تجاهل في اختياره مجال تخصصه فسوف تغيب عنه الكثير من المعطيات العلمية و التجريبية و سوف لن يستطيع القيام بالبحث بكفاءة و على أساس عملية سليمة و يكون مآله الفشل

21 : العوامل و المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي

من بين أهم العوامل و المعايير الموضوعية مايلي :

- **عامل و معيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي : la valeur scientifique**

إن القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي و قيمة نتائج البحث العلمي فيه في الحياة العلمية مثل التكوين و حل المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية القائمة ,تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث

العلمي, حيث يتم الاختيار في مجال عمليات البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية و التطبيقية الممتازة و ذلك وفقا لمقاييس و معايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي و من مجموع القيم و المزايا و الفوائد التي تحققها نتائج بحث الموضوع و الكشف عن الحقائق المتعلقة به و التحكم فيها و استغلالها في الحياة العملية.

- **عامل و معيار أسس و أهداف و محاور سياسة البحث العلمي المتعددة**

نظرا لارتباط و لتكامل و تفاعل عمليات التكوين و البحث العلمي بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الدولة , توجد سياسات عامة و خاصة للبحث العلمي لتربط و تدمج رسائل و جهود و نتائج البحوث العلمية بمقتضيات و متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الوطنية , و

تلتزم مؤسسات التكوين و البحث العلمي بتوجيهات سياسة البحث العلمي السائد و توجيه عمليات البحث العلمي التي تشرف عليها لتتجاوب مع أسس و أهداف و محاور سياسة البحث العلمي العامة و الخاصة , لذا فان عامل وجود سياسة عامة وطنية أو دولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي.

- **عامل و معيار مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى**

ان نوعية و مكانة البحث العلمي و إعداده و انجازه بين أنواع البحوث العلمية و الدراسات الاخرى تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث العلمي المقرر اعداده , وتختلف بطبيعة الحال موضوعات مذكرات التخرج في مستوى الليسانس عن موضوعات أبحاث رسائل الدراسات العليا و المعمقة....

- **عامل و معيار مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة لموضوع البحث**

كثيرا ما تتحكم مسألة مدى توفر أو عدم توفر الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث العلمي في تحديد و اختيار نوعية موضوع البحث العلمي, فالموضوعات و المسائل و المشاكل المطروحة تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق و المصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها و بكافة جوانبها العلمية الصحيحة , حيث توجد الموضوعات النادرة و الوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية

المتصلة بها , و هناك الموضوعات التي تنقل الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها و أسرارها العلمية و توجد الموضوعات الغنية بالوثائق و المصادر العلمية الأصيلة.

ان عامل و معيار مدى توفر الوثائق و المصادر العلمية المتعلقة بالموضوع عامل أساسي و جوهري في تحديد و اختيار موضوع البحث العلمي لأنه بدون توفر الوثائق و المصادر و المراجع العلمية المتضمنة لكافة جوانب و حقائق و أسرار الموضوع لا يمكن للباحث أن يكون ما يعرف منهجيا بنظام التحليل أي مجموعة المعارف و المعلومات و الأفكار و الحقائق المختزنة في ذهنية الباحث تمكنه من دراسة و تحليل و تركيب الموضوع محل الدراسة و البحث العلمي دراسة و بحثا علميا عميقا و كاملا و موضوعيا.

ب –عنوان البحث

يحدد العنوان الإطار الرسمي للموضوع محل البحث و يجسد الفكرة الرئيسية العامة له و تخضع عملية صياغة العنوان لاعتبارات موضوعية و شكلية, كما انه يشمل على عدة متغيرات.

ب1–الاعتبارات الموضوعية : وتتمثل فيما يلي:

- أن يعبر العنوان عن مضمون البحث و محتواه دون زيادة أو نقصان.
- يمكن أن يظهر العنوان منهج الدراسة(دراسة مقارنة, تاريخية ,تحليلية....)
- أن تكون صياغة العنوان منسجمة مع أهمية البحث.
- أن يعكس بشكل مكثف جدّا اشكالية البحث.

ب 2–الاعتبارات الشكلية :

- أن تكون الكلمات محددة مركزة و بعيدة عن أشكال التعميم أو التطويل.
- أن تكون واضحة و خالية من الغموض و الالتباس.
- أن تكون مباشرة تسهل فهم الفكرة.

ب3–مشتملات العنوان

يتضمن عنوان البحث مجموعة من المتغيرات و هي 3 أنواع :

- **المتغير المستقل** : هو ذلك المتغير الذي يفسر الظاهرة محل الدراسة و يعتبر السبب الافتراضي للمتغير التابع و يأتي في مستهل عنوان البحث و هو يعرف عادة باسم المتغير السببي.

- **المتغير التابع :** و هو المتغير الذي يسعى الباحث الى شرحه ويمثل السبب الافتراضي أو الناتج المتوقع من المتغير المستقل , و هو يعرف عادة بالمتغير المعتمد أو النتيجة .
- **المتغير الوسيط :** و هو المتغير الذي يحدد المتغير التابع و يأثر عليه و لولا وجوده لما استطاع المتغير المستقل التغيير في المتغير التابع , و في العلوم القانونية نجد أن المتغير الوسيط قد يكون في أغلب الحالات يحدد الزمان و المكان المتعلق بالمتغير التابع.

مثلا : اذا كان عنوان البحث الوساطة الجنائية في قضاء الأحداث في التشريع الجزائري

الوساطة	الجنائية	في قضاء الأحداث
⇓	⇓	⇓
متغير مستقل	**متغير تابع**	**متغير وسيط 1**

في التشريع الجزائري

⇓

المتغير الوسيط 2

فعنوان البحث يمكن أن يتضمن أكثر من متغير وسيط واحد , و ذلك اذا أردنا تحديد العنوان و بدقة لأنه اذا قلنا الوساطة الجنائية وسكتنا هنا فالموضوع سوف يكون واسع جدّا ,لأن الوساطة هنا تتضمن البالغين و الأحداث و نفس الشيء بالنسبة للمتغير الوسيط الثاني "في التشريع الجزائري" لأنه قد حدّد لنا القانون الذي ندرس من خلاله الوساطة و هو التشريع الجزائري, لكن يمكن للباحث ان يستغني عن المتغير الوسيط ويقوم بتحديده في المقدمة.

ج –إشكالية البحث

الإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث و فيها يتحدد أمل الباحث من البحث , و البحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية و الإشكالية في الواقع هي سؤال لا توجد لدى الباحث الإجابة الدقيقة و المحددة له و لتحديد الإشكالية لابد من مراعاة مايلي :

- يجب أن تكون الإشكالية متضمنة و محددة بدقة للعلاقة بين متغيرات البحث.

- ان تكون مصاغة صياغة دقيقة و واضحة و بلغة سليمة و أن تكون في شكل تساؤل حتى يسهل تحديدها.
- يجب أن تكون قابلة لاختبار .

و نظرا للأهمية الكبيرة للإشكالية فانه يجب على الباحث العناية الشديدة بصياغتها فمن خلالها يمكن الحكم على مدى قوة البحث و أصالته و قدرة الباحث على تناوله كما أنها تحدد كل مجربات البحث و خطته و خطواته, فبالرجوع إلى الإشكالية تضبط الخطة و تتحدد الفصول كما يمكن التعرف على المنهج و الأدوات الملائمة.

و بما أن الإشكالية ترتبط بموضوع بذاته من خلال ما يراه باحث دون غيره فان الإشكالية يجب أن تكون من بنات أفكار هذا الباحث و تخلو من أي اقتباس أو استعمال لمراجع , و كلما كانت الإشكالية ثرية كانت قوية و ذات قيمة علمية بحيث يقول كل شيء و لا يقول أي شيء لذلك فان قراءة الإشكالية لوحدها تكفي للحكم على البحث و الباحث معا .

2- مرحلة البحث عن الوثائق العلمية و جمعها

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي تأتي مرحلة البحث عن الوثائق المختلفة و التي تتضمن كافة المعلومات و المعارف المتعلقة لموضوع البحث و القيام بجمع هذه الوثائق و تنظيمها على أسس منهجية مدروسة لاستغلالها بعد ذلك عن طريق حصر و استخلاص جميع المعلومات و الحقائق و المعارف التي يتكون منها موضوع البحث, و تسمى مرحلة البحث عن الوثائق و تجميعها و ترتيبها باسم عملية التوثيق و هي عملية لها أصولها و أسسها و أهدافها و طرقها و أساليبها و إجراءاتها الفنية و العملية المختلفة.

و المقصود بالوثائق العلمية هي جميع المصادر و المراجع الأولية و الثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع المواد و المعلومات و الحقائق و المعارف المكونة للموضوع و التي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري و العقلي في ميدان البحث العلمي و هذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

ان الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي في فرع من فروع التخصص العلمي كثيرة ومتنوعة فقد تكون وثائق أصلية أو ثانوية ,و قد تكون وثائق مكتوبة كما نجد الكترونية ,كما نجد النظرية والعملية.

ا-الوثائق الأصلية والثانوية

ان الوثائق العلمية هي تلك التي تحتوي على معلومات متعلقة بموضوع البحث ,لكن على الطالب ان يميز بين ما تعتبر مصادر او مراجع .

• **الوثائق الأولية و الأصلية و المباشرة :** هي تلك الوثائق التي تتضمن نقل الحقائق و المعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع و بدون استعمال و ثائق و مصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات و يطلق عليها البعض اصطلاح المصادر و أنواع الوثائق الأولية و الأصلية المباشرة في ميدان العلوم القانونية هي :

– المواثيق القانونية العامة و الخاصة الوطنية و الدولية.

–محاضر و مقررات و توصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية' التشريعية , التنفيدية.

–التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية المختلفة.

–العقود و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا.

–الشهادات و المراسلات المعتمدة رسميا.

–الأحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية الرسمية.

–نتائج و تقارير التحقيقات و المقابلات و سير الرأي العام.

–الإحصائيات الرسمية.

• **الوثائق غير الأصلية و غير المباشرة (الوثائق الثانوية) :** هي الوثائق و المراجع العلمية التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها من مصادر و وثائق أصلية و مباشرة أو غير أصلية و مباشرة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية ,أي أنها الوثائق و المراجع التي نقلت الحقائق و المعلومات و المعارف العلمية عن الموضوع محل البحث و الدراسة أو على بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى ومن الأمثلة عليها.

–الكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة في موضوع من الموضوعات.

–الدوريات و المقالات العلمية المتخصصة و أحكام القضاء و النصوص القانونية و التنظيمية التي تتضمنها.

-الرسائل العلمية الأكاديمية و مجموع البحوث و الدراسات العلمية الابتكارية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثل أبحاث الدراسات العليا الخاصة بالماجستير والدكتوراه....

-المطبوعات الرسمية الحكومية في ميدان العلوم القانونية.

-الموسوعات دائرة المعارف و القواميس التي تتعلق بالعلوم القانونية.

ب-الوثائق المكتوبة والالكترونية

تنقسم الوثائق كذلك إلى وثائق مكتوبة واخرى الكتروني :

- **الوثائق المكتوبة**

تتنوع الوثائق المكتوبة التي يتم اللجوء اليها في مجال القانون الي :

-**الوثائق او الكتب العامة:** و هي المراجع العامة التي تتناول الأحكام و المبادىء الكلية لفرع من فروع القانون التي تعرض له دون الدخول في التفصيلات الفرعية او التطبيقات الجزئية ,مثل النظرية العامة للجريمة.

-**الوثائق المتخصصة:** هي المراجع التي تتناول مسائل قانونية خاصة بالشرح و التحليل, فالمرجع المتخصص لا يتعرض للأحكام العامة لاحد فروع القانون كما هو الحال في المرجع العام بل يقتصر على مسألة واحدة او نقطة واحدة ,فيدرسها دراسة معمقة ,مثلا التسرب في القانون الجزائري .

-**الرسائل العلمية:** وتتضمن رسائل الماستر او الماجستير او الدكتوراه, وهي عبارة عن أبحاث متخصصة تتناول مسائل قانونية خاصة , تدرسها دراسة معمقة ومفصلة شانها في ذلك شان المراجع المتخصصة, وهي تقدم الى كليات الحقوق لنيل درجة علمية, ويتم فيها مناقشة الطالب مناقشة عامة من قبل لجنة تضم مجموعة من الاساتذة المختصين في موضوع رسالتهم.

-**المجلات العلمية المحكمة او الدوريات:** وهي مطبوعات تصدر في أعداد متتابعة سنوية او نصف سنوية او فصلية او شهرية , وتحتوي على مقالات و بحوث أساتذة القانون او احكام القضاء ...

-**الموسوعات:**الموسوعة او دائرة المعارف هي مطبوعة تتناول بالبحث والدراسة مختلف موضوعات المعرفة الإنسانية مرتبة ترتيبا هجائيا حسب الموضوعات.

-**المعاجم:**تعد المعاجم من المراجع المهمة للباحثين في مجال القانون,حيث يجب عل الباحث ان يكون على دراية تامة بالمعنى اللغوي لكل كلمة يكتبها.

ج -الوثائق الالكترونية

لقد أفرزت التكنولوجيا الحديثة عدة وسائل يستطيع من خلالها الحصول على المعلومات بكل يسر وسهولة.

د-الوثائق الميدانية (العملية)

وتتمثل في المقابلة والاستبيان او الاستمارة .

- **المقابلة**

وهي من أهم الأدوات المنهجية المتعلقة بجمع البيانات حول موضوع معين , وتعرف بانها تفاعل لفظي يتم بين فردين في موقف المواجهة, يحاول احدهما وهو الباحث ان يعرف بعض المعلومات لدى الآخر اي المبحوث, والتي تدور حول خبراته أو آرائه وتكون ذات صلة بالظاهرة قيد الدراسة.

- **الاستبيان أو الاستمارة**

وهي تعتبر من أهم الأدوات المنهجية, وهي الإجراء الأكثر تجزئة في مراحل البحث العلمي الميداني,اين يصل البحث إلى أقصى دقائقه لتبدأ بعد ذلك عملية التركيب ,وتستعمل الاستمارة لجمع المعلومات من المبحوثين بواسطة أسئلة مكتوبة يقدمها الباحث بنفسه او بواسطة البريد العادي او الالكتروني , او يطبقها مع المبحوثين خاصة اذا كان مجتمع البحث اميا, وتكون أسئلة استمارة البحث منصبة حول معرفة اتجاهات و نوايا و دوافع مفردات مجتمع البحث حول موضوع معين, ويؤدي الإعداد الجيد لقائمة الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة الى الحصول على البيانات التي تتفق مع هدف البحث.

3- مرحلة القراءة و التفكير

ان مرحلة القراءة و التفكير هي عمليات الاطلاع و الفهم لكافة الأفكار و الحقائق و المعلومات التي تتعلق و تتصل بالموضوع محل الدراسة , و البحث العلمي و تأمل و تحليل هذه المعلومات و الأفكار و الحقائق عقليا و فكريا حتى تولد في عقل و ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.

ا-أهداف القراءة

و تستهدف هذه العملية تحقيق الأهداف التالية :

- التعمق في الموضوع و التخصص و السيطرة على جوانبه الاعلامية و العلمية و الفكرية بواسطة الاطلاع و فهم كافة أسراره و حقائقه و معلومات و أفكار الموضوع.
- اكتساب نظام التحليل .

- اكتساب أسلوب علمي قوي من طرف الباحث يساعده في اعداد بحثه اعدادا ممتازا.
- اكتساب القدرة المنطقية و العلمية المنهجية في اعداد خطة الموضوع.
- اكتساب ثروة لغوية فنية متخصصة تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة و قوية الأمر الذي يزيد في القيمة الجمالية و العلمية و الفنية للبحث.
- تدعيم عملية القراءة الناجحة لكافة الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع مبدأ الشجاعة الأدبية لدى الباحث و تقوي من شخصيته في البحث .

ب-شروط و قواعد القراءة

هناك عدّة شروط و قواعد تتطلبها عملية القراءة السليمة و الناجحة يجب احترامها حتى تحقق أهداف القراءة السابقة البيان و من أهم شروط و قواعد القراءة العلمية السليمة مايلي :

- أن تكون القراءة واسعة و شاملة لكافة الوثائق و المصادر و المراجع و يجب أن تكون متعددة و عميقة الفهم و الاطلاع.
- يجب أن يكون الباحث القارئ ذكيا و قادرا على تقييم قيمة الوثائق و المصادر و المراجع التي يقرؤها حتى يكسب عملية القراءة و التفكير الرشادة و الفعالية.
- يجب الانتباه و التركيز في فهم ما يقرأ فهما تاما و واضحا.
- يجب أن تكون عملية القراءة مرتبة و منظمة لا ارتجالية و عشوائية.
- يجب احترام القواعد الصحية و النفسية أثناء عملية القراءة .
- يجب احترام الأوقات المناسبة للقراءة.
- يجب ترك فترات للتأمل و التفكير خلال أو ما بين القراءات المختلفة وذلك لتمحيص و غربلة و تحليل ما يقرأ و يستوعب من معلومات و أفكار و حقائق في هدوء و صفاء الذهن و الفكر و صحوة العقل

ج-أنواع القراءة : تقسم القراءة الى 3 أنواع

• **القراءة السريعة الكاشفة :** و تكون بمناسبة الاطلاع على خطط الدراسات المختلفة أو الاطلاع على فهارس الموضوعات فليس كل ما يقع بين يدي القارئ يقرأ بتأن و تركيز, بل القراءة السريعة تفرضها منهجية البحث العلمي فحين اتصال الباحث بالمكتبة و طلبه عدد من المراجع ملزم في البداية بقراءة

سريعة يصل من خلالها لمعرفة مضمون المرجع و المحاور التي تناولها بالدراسة و له أن يقدر بعد ذلك هل يستعمله في بحثه الجامعي أم لا.

• **القراءة العادية** : بعد تصفح المراجع المتخصصة و قراءة مضامينها و فهارسها بصورة سريعة يبادر الباحث بعد تصنيف المراجع ما سيستعمل منها و ما لا يستعمل الى القيام بقراءة عادية , و هذا حال اعداد البطاقات و الملفات فيقرأ و ينقل ما كتبه الغير بكل أمانة علمية.

• **القراءة المعمقة** : وهي القراءة التي تنصب و تتركز حول بعض الوثائق و المصادر و المراجع و المعلومات ذات القيمة العلمية و المنهجية الممتازة ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة و البحث , الامر الذي يتطلب التعمق و التركيز في القراءة المتكررة و التمعن و التأمل للاقتداء بالحقائق و الأفكار و المعلومات الموجودة في هذه الوثائق , كأفكار و حقائق و معلومات موجهة في عملية اعداد البحث العلمي و تتطلب القراءة العميقة و المركزة أكثر من غيرها من أنواع القراءة صرامة الالتزام بشروط و قواعد القراءة السابقة.

4-مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع

بعد مرحلة القراءة و التأمل و التفكير تكون فكرة الموضوع الأساسية و آفاقها و جوانبها و عناصرها الأصلية و الأساسية و الثانوية و الكلية و الجزئية و العامة و الخاصة قد نضجت و تجمعت ملامحها في ذهنية و عقلية الباحث الأمر الذي يساعد الباحث في هيكلة و تخطيط عملية دراسة و بحث الموضوع

ان عملية تقسيم و تبويب الموضوع و البحث و التي تتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية و الكلية و العامة و الفرعية و الجزئية و الخاصة على أسس و معايير علمية و منطقية و منهجية واضحة و دقيقة هي عملية حتمية و حيوية لاعداد البحث العلمي حيث يقوم الباحث على أساس هذه الخطة و التقسيم و التبويب المرسوم بانجاز و اعداد بحثه خطوة خطوة و مرحلة مرحلة من خلال تنقلات منتظمة و متناسقة و متكاملة حتى يصل الى النتيجة العلمية المقصود كشفها و تفسيرها

أ- معنى و مقصود التقسيم و التبويب

يعني تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية و الكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا مانعا و واضحا و اعطائها عنوانا رئيسيا ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث و القيام بتقسيم و ترتيب الفكرة

أو الموضوع الاساسي و الرئيسي في مشكلات و موضوعات فرعية و جزئية و خاصة ثم تقسيم الموضوعات و الافكار الفرعية و الجزئية و الخاصة الى موضوعات و مشكلات أقل فرعية و جزئية و خصوصية....و هكذا , و ذلك على أسس و معايير منطقية و علمية منهجية دقيقة و واضحة بحيث يشكل التقسيم و التبويب هيكلة و بناء البحث الكامل , ثم القيام باعطائها عناوين جزئية و فرعية و خاصة في نطاق قوالب و صور منهجية معلومة (فصول و مباحث و فروع و مطالب ’و أولا و ثانيا.....1,2,3 وأ, ب, ج).

تعد خطة البحث من العناصر الجوهرية لأي بحث علمي فهي المرشد الذي يوجه الباحث أثناء قيامه بالبحث, فخطة البحث هي كالرسم الهندسي الذي لا يتصور انشاء لمبنى بدونه , و الخطة التي يضعها الباحث قبل الدخول في البحث هي خطة تمهيدية و ليست نهائية, لأنها تشمل على الخطوط العريضة و العناصر الرئيسية لموضوع البحث دون التطرق الى التفاصيل, أما الخطة النهائية فلا توضع الا عند البدء في كتابة البحث بالفعل و ذلك بعد أن يكون الباحث قد اطلع على كافة مراجع البحث و اكتملت لديه كل التفصيل .

ب- أسس و معايير التقسيم

على الباحث العلمي أن يقوم بتقسيم المشكلة الرئيسية أو الموضوع الرئيسي الى عناصر و نقاط أقل تجزئة و تفريع و هكذا حتى يشمل التقسيم و التبويب كل الأفكار و الموضوعات و العناصر و الخصائص و التفاصيل التي يتكون منها هيكل بناء موضوع البحث العلمي و أسس و معايير التقسيم الموضوعي و المنهجي و المنطقي قد تكون المفهوم و الأحكام و قد تكون النظري و التطبيقي و قد تكون نظم الدراسة المقارنة و قد تكون المراحل التاريخية المتعاقبة و المتواترة.....

حيث أنه بفعل القراءة و التفكير و التأمل يتولد لدى الباحث عبقرية التمييز, و الفصل بين الفكرة الرئيسية و الأساسية لموضوع البحث العلمي و الأجزاء و الفروع و العناصر الفرعية و الجزئية و الخاصة ثم اعطائها عنوانا دالا عليه و موحيا لمحتواه , ثم صبه و وضعه في قالب أو اطار من أطر و قوالب التقسيم و التبويب (قسم أو جزء أو باب أو فصل أو مبحث أو مطلب.....)

يجب على الباحث مراعاة الأمور التالية عند وضع تقسيمات البحث :

-يجب أن تكون تقسيمات البحث و عناوينها متسلسلة تسلسلا منطقيا.

-أن يتفرع كل عنوان من العناوين السابق عليه و يؤدي الى العنوان التالي له .

-يجب أن يكون هناك تناسق و تناغم بين عناوين التقسيمات الأصلية و الفرعية.

-يجب أن تكون عناوين تقسيمات البحث مختصرة فلا يجوز استخدام عناوين طويلة و مفصلة, بل يجب استخدام عبارات موجزة و دالّة بوضوح على معناها.

-يجب أن يكون هناك توازن بين التقسيمات المختلفة للبحث فلا يجوز أن يتوسع الباحث فيقسم على حساب قسم آخر قدر الإمكان.

5-مرحلة جمع و تخزين المعلومات

تتمحور هذه المرحلة في عملية استنباط و انتقاء المعلومات والحقائق و الأفكار المتعلقة بموضوع البحث من شتى أنواع الوثائق و المصادر و المراجع المتصلة بالموضوع و ذلك وفقا لطرق و إجراءات تقنية و منهجية دقيقة و منظمة تمهيدا لعملية كتابة و صياغة البحث و إخراجه النهائي.

ان الباحث الذي يجمع العديد من الوثائق المختلفة و يطلع بالقراءة على الأفكار و الحقائق و المعلومات الكثيرة يحتاج الى عملية استخلاص و جمع و تخزين هذه الذخيرة و الثروة من المعلومات و الحقائق و الأفكار بطريقة منظمة و دقيقة لإخضاعها للتحليل و التركيب و الاستنتاج وفقا لمنهج معين من مناهج البحث العلمي و ذلك أثناء مرحلة التحرير و الصياغة.

و لتوضيح مرحلة جمع و تخزين المعلومات يجب بيان أساليب تخزين المعلومات و بيان القواعد و الإرشادات لكيفية جمع المعلومات.

أ- أساليب جمع و تخزين المعلومات

هناك عدة طرق ووسائل لحفظ المعلومات, أحدثها الحفظ في الحاسوب لكن الأسلوب الأكثر استعمالا هو اسلوب البطاقات والتي يمكن اعتمادها في الحاسوب.

- **أسلوب البطاقات**

يعتمد أسلوب البطاقات في جمع و تخزين المعلومات على اعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم قد تكون هذه البطاقات معدّة مسبقا و يتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث نفسه ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها و ترتيبها طبقا لأجزاء و أقسام و عناوين خطة تقسيم و تبويب موضوع البحث و يشترط في البطاقة ان تكون متضمنة مايلي :

-نوع المعلومات

يجب أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات و الأفكار و الحقائق , مثل اسم المؤلف و عنوان الوثيقة و بلد و دار الاصدار و النشر و رقم الطبعة و تاريخها و رقم الصفحة أو الصفحات.

-الملاحظات المدونة

وتدون على الوجه الثاني للبطاقة المعلومات التي استخلصها الباحث من المرجع سواء كانت شرحا او تلخيصا ,إضافة إلى أفكاره الشخصية أو أفكارا وردت إلى ذهنه أثناء البحث.

-لون البطاقة

تستعمل البطاقات الملونة للتمييز بين المواضيع , كاستعمال الوان خاصة بكل فصل او مبحث...., وتحفظ هذه البطاقات في صندوق خاص كي نحميها من الضياع , وكذلك حتى يسهل علينا استخدامها

- **أسلوب الملفات**

يقوم الطالب بتخصيص ملف لكل قسم او فصل في البحث و يكتب عنوانه على غلاف الملف , ثم يقوم بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا القسم او المطلب في الملف الخاص به , على ان يرتب هذه

الملفات وفقا للتصميم الذي وضعه و يمكنه الاستعانة بنظام التصوير,بعد تحديد الصفحات التي يرى الطالب انها تتعلق ببحثه ويقوم بتصويرها, ويكتب في اعلاها المعلومات اللازمة حول المرجع الذي صدر منه اضافة الى الفصل,المبحث...

ويتميز أسلوب الملفات بعدة مزايا :

- ميزة السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
- ميزة ضمان حفظ المعلومات المدونة و عدم تعرضها للفقد .
- ميزة المرونة حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
- ميزة سهولة المراجعة و المتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه و تخزينه من المعلومات و الحقائق و الأفكار.

ج-عن طريق الكمبيوتر

و تعد هذه أحدث الطرق في تدوين المعلومات و البيانات حيث يقوم الباحث بعمل ملفات داخل الكمبيوتر الخاص به باستخدام برنامج خاص بذلك ,و تدوين المعلومات التي يتوصل اليها في هذه الملفات مع تخصيص ملف خاص لكل مطلب أو مبحث أو فصل ثم يحفظ بهذه الملفات في ذاكرة الكمبيوتر لحين الرجوع إليها.

ب- بعض القواعد و الإرشادات حول كيفية جمع المعلومات و تسجيلها :

- حتمية الدقة و التعمق في فهم آراء و محتويات الوثائق و الفقهاء و الحرص و اليقظة في التقاط و تسجيل الآراء و الأفكار و الحقائق في البطاقات أو الملفات مسنودة و مدعمة بالحجج الكافية
- يجب أن ينتقي الباحث بعناية و دقة و يقظة ما هو هام و جوهري و مرتبط لموضوع البحث من المعلومات و الحقائق و الأفكار فقط و بترك ما يعتبر حشو و زيادة.
- يجب أن ينتقي الأفكار و الحقائق الأساسية.
- يجب احترام قواعد و منطق تصنيف و ترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع و تخزين المعلومات.
- قاعدة احترام الترابط و التسلسل المنطقي بين المعلومات و الحقائق و الأفكار.

المحاضرة الثانية

قواعد تحرير البحث العلمي

بعد المرحلة الطويلة التي يقطعها الباحث في جمع المعلومات يصل إلى صياغة وتحرير نتائج الدراسة والبحث وفق قواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعملية, وتتضمن مرحلة كتابة البحث العلمي أهدافا وتتكون من عدّة مقومات ودعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة وإخراج البحث بشكل يضمن كل أجزائه, لذا فهذا المحور يتضمن:

أولا– أهداف كتابة البحث العلمي

ثانيا– مقومات البحث العلمي

ثالثا– أجزاء البحث العلمي

رابعا–الإعداد الشكلي للبحث العلمي

أولا : أهداف كتابة البحث

- إعلان وإعلام نتائج البحث
- عرض وإعلان آراء وأفكار الباحث الشخصية
- استنباط واكتشاف النظريات و القوانين العلمية

ثانيا : مقومات كتابة البحث العلمي

تتمثل أهم مقومات كتابة البحث العلمي فيما يلي :

1– تحديد واعتماد مناهج البحث العلمي وتطبيقه في الدراسة

يعد تحديد منهج البحث عاملا جوهريا في كتابة البحث من أجل الوصول الى نتائج دقيقة و يتعلق ذلك بطبيعة الموضوع نفسه و يمكننا حصر أهم المناهج المطبقة في العلوم القانونية فيما يلي :

ا-المناهج الأصلية (الأساسية) : وتتمثل في:

11-المنهج الاستدلالي

الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها, ويسير الى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون اللّجوء الى التجربة وهذا السير امّا بواسطة القول أو الحساب, فالرياضي الذي يجري عمليات حسابية دون اجراء تجارب يقوم بعملية استدلال وكذا القاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية, فالإستدلال كمنهج في السلوك العام المستخدم في العلوم على وجه الخصوص هو عبارة عن التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا الى مبادئ أو قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة.

- **مبادئ الاستدلال**

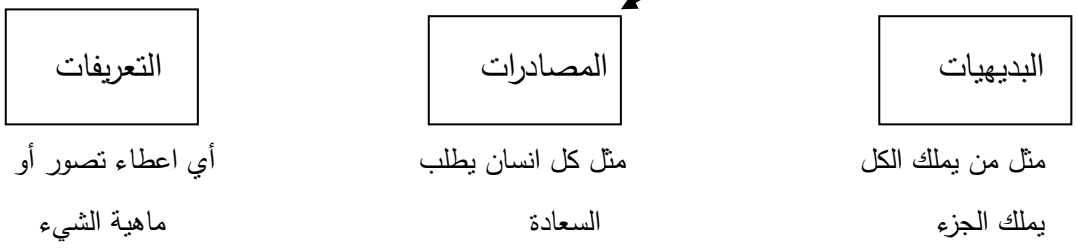

- **أدوات الاستدلال**

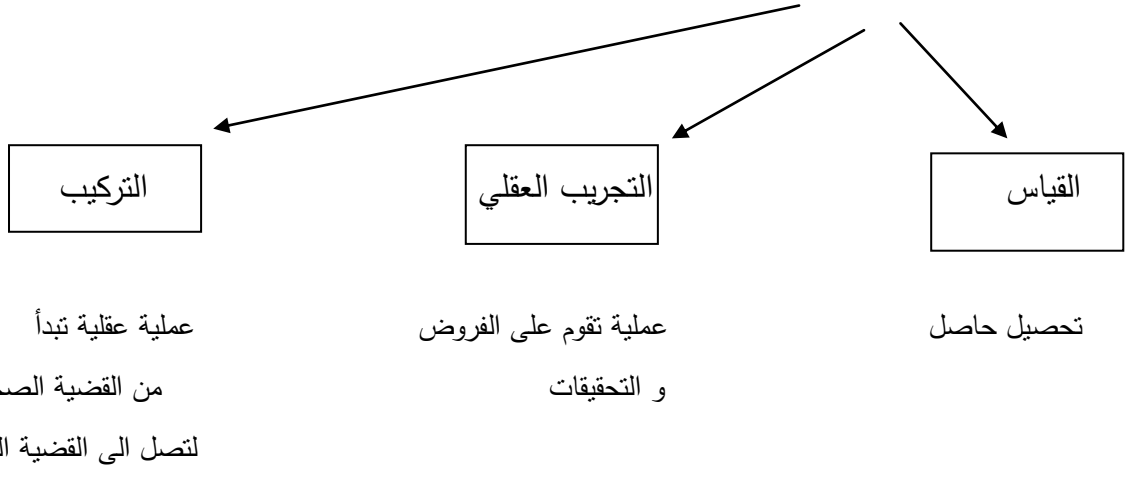

تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية	عيوب المنهج الاستدلالي
– تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد العامة المجردة خاصة في القضاء الجنائي والمدني – يستنبط رجال القضاء النتائج والحلول والأحكام بعد اجراء عمليات الإسناد والتكييف والتفسير – تفسير قواعد التشريعات المعمول بها	– ان مبادئ الاستدلال لها أصل واحد و هي المصادرات – ظهور مناهج موضوعية وعلمية كالمنهج التجريبي – قصور المنهج الاستدلالي كمنهج ثابث ومطلق في دراسة الظواهر القانونية بإعتبارها حية ومتحركة

21-المنهج التجريبي

هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس اطلاقا أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستنباط لكي نصف هذه الظواهر الخارجة عن العقل نفسرها وفي تفسيرنا لها نلجأ الى التجربة ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق الصورية وحدها.

- **مقومات المنهج التجريبي**

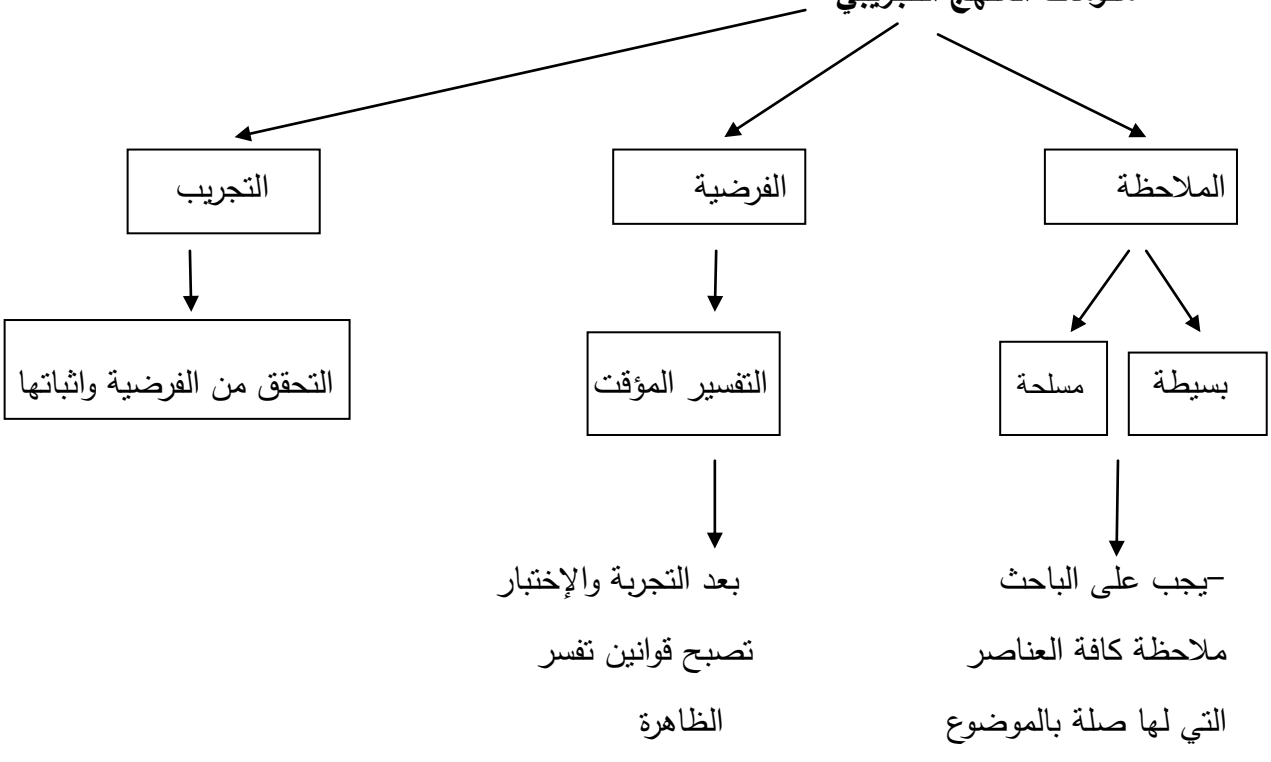

أو الظاهرة–أن يكون الملاحظ مؤهلا وقادرا ومختصا.

- **تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية**

– طبق المنهج التجريبي في العديد من الدراسات القانونية مثل :

*علاقة القانون بالبيئة الاجتماعية

*علاقة القانون بالسلطة

*كما استخدم في مجال العلوم الجنائية بعدما تم اكتشاف حتمية العلاقة و التكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطب,و الوراثه و تعتبر العلوم الجنائية و الإدارية أكثر فروع العلوم القانونية التي تطبق المنهج التجريبي نظرا لطبيعتهم الخاصة وارتباطهم بالواقع.

- **مميزات المنهج التجريبي**

– أقرب المناهج للطريقة العلمية.

– منهج علمي خارجي حيث يعتمد على التجربة الخارجة على العقل.

– منهج موضوعي أي النتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى و إن كانت تتعارض مع رغبة الباحث وميوله.

31–المنهج الجدلي أو الدياليكتي

- **تعريفه :**

–هو عبارة عن طريقة في التفكير.

– هو الطريقة التي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير ما بين الظواهر المختلفة[1].

- **خصائصه :**

–منهج علمي موضوعي.

–منهج عام وشامل, يكشف المعرفة وتعريف كافة الظواهر والعمليات العلمية, النظرية والطبيعة والاجتماعية والسياسية والتنظيمية.

- **قوانين المنهج الجدلي:**

–قانون وحدة صراع الأضداد والتناقضات :

[1] فاضلي ادريس ,مرجع سابق ,ص 217

أي ظاهرة أو أي نظام يحتوي على جانبين يناقض كل منهما الآخر بحيث هذا الشيء لا يوجد بدون هذين الجانبين المتناقضين و هذه الأضداد بحكم وجودها معا تتناقض مع نفسها وتتصارع ويؤدي ذلك إلى التطور والتغير.

-قانون التحول من الكم إلى الكيف :

تتصارع أجزاء الظاهرة فيما بينها فتبدأ الظاهرة في التغير من الناحية الكمية أو حتى الشكلية وحينما يصل التغير الكمي الى ذروته تتغير الظاهرة نوعيا ولا تحتمل هذا التغير الكمي على الوضع السابق أي لا تستطيع استيعابه ولا تستطيع التكيف معه الّا بوضع جديد هو الظاهرة الجديدة المقررة.

-قانون نفي النفي :

عندما يصل التناقض ذروته تبدأ الظاهرة وتبنى على أنقاضها ظاهرة تتألف من عناصر الظاهرة السابقة لكنها تختلف عنها , فبعد أن تتناقض هذه العناصر تتآلف من جديد لتنفي ما كان في السابق وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة, فهذا القانون هو شرط التطور والبناء التصاعدي.

•تطبيقة :

يمكننا تلخيص قوانين المنهج الجدلي بمثال عن تركيب الماء حيث أن جزئيات الماء والمتمثلة في ذرتي الأكسجين وذرة الهيدروجين يعيشون في تآلف وترابط , لكن قمنا بتسخين المياه إلى درجة الغليان يبدأ الصراع مما يؤدي إلى تغير و تحوّل طبيعة هذا العنصر من الماء الى بخار وبالتالي وجود عنصر جديد قام على أنقاض العنصر السابق لكنه يختلف عنه.

أمّا في العلوم القانونية فإنه :

- يقوم بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الدولة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية.
- يفسر ظاهرة التغير الإجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.
- استخدم كارل ماكس المنهج الجدلي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا.
-

4ا-المنهج التاريخي

•تعريفه

هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل على ضوء دراسة تاريخ ماضيها.

- **خطواته**

- تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخي.
- جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالوقائع والأحداث.
- نقد وتقييم الوثائق التاريخية.
- عملية التركيب والتفسير التاريخي أي صياغة الفروض والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية.
- إستخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث.

- **تطبيق المنهج التاريخي :**

– يضبط المنهج التاريخي طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات والفائدة من ذلك تتبع مراحل تطور القوانين وأسباب ذلك التطور, لنستطيع من خلال الماضي تحديد أهداف القانون في الوقت الحاضر.

– يقوم المنهج التاريخي بدور حيوي في مجال الدراسات القانونية التي تتمحور حول الواقع والأحداث والظواهر القانونية المتحركة والمتغيرة والمتطورة بإعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إجتماعية وإنسانية في الأصل.

– معرفة الحقائق العلمية والتاريخية مثل أصل وأساس وغاية القانون في كافة المراحل والعصور التاريخية.

– معرفة جذور وأصول وتطبيقات قواعد أحكام ومبادئ ونظريات العقود والمسؤولية والبطلان والمركزية الإدارية ومبدأ تدرج السلطة الرئاسية والرقابة الإدارية والوظيفية العامة.

ب –المناهج الفرعية

وتضم كل المناهج الأخرى التي لم يتم الاتفاق حول اعتبارها مناهج أصلية وتتمثل في :

ب1–المنهج الوصفي :

- **تعريفه**

هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة, أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة.

- **أهدافه :**

–جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

-تحديد المشاكل الموجودة.

-اجراء مقارنة وتقسيم لبعض الظواهر.

-تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم ووضع خطط مستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة في مسائل ذات طبيعة متشابهة.

-ايجاد العلاقات بين الظواهر المختلفة.

-جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وتحليلها للوصول الى استنتاجات وتعميمات.

- **خطواته :**

-الشعور بالمشكلة.

-تحديد المشكلة التي يريد دراستها وصياغتها في شكل سؤال محدد.

-وضع الفروض.

-تحديد مجتمع الدراسة.

-اختيار أدوات البحث.

-القيام بجمع المعلومات بطريقة دقيقة.

-تحليل النتائج وتنظيمها.

-تحليل النتائج وتفسيرها.

- **الأسس المنهجية للمنهج الوصفي**

-**التجريد** :لابد من اعتماد الباحث على التجريد حتى يمكن تمييز خصائص ومميزات الظاهرة خاصة وأن أغلب الظواهر الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد.

-**التعميم** :حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على مختلف الفئات المكونة للظاهرة محل الدراسة على أسس معيار مميز.

- **تطبيقه في العلوم القانونية**

اجراء المسوح الاجتماعية اللّازمة لتطوير المنظمة القانونية ودراسات المؤسسات العقابية وفي اجراء التحقيقات للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية وفي دراسات تطور ونمو السمات الاجرامية وعلاقاتها بالظروف.

ب2- المنهج المقارن

- **تعريفه :**

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر, أو هو الأسلوب الذي يساعد الباحث أو الطالب على فهم النص الدراسي من خلال الاعتماد على موضع مجموعة من المقارنات التي تبين نقاط الاتفاق ونطاق الاختلاف الواردة في المنهج .

- **أهدافه :**

-تحديد أوجه الشبه والاختلاف.

-تحديد المحاسن والعيوب.

-معرفة أسباب التطور.

-يعوّض التجريب في العلوم التجريبية.

-استنتاج العلاقات والروابط بين مكونات النصوص المقارنة.

- **طرق استخدامه :**

-طريقة الاتفاق

-طريقة الاختلاف

-الطريقة المشتركة

- **خطواته :**

-تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة.

-وضع الفرضيات .

-تحليل البيانات وتفسيرها.

- **أنواع المقارنة :**

-**المقارنة الأفقية :** حيث يقوم الباحث بدراسة المسألة في كل قانون على حدى, بحيث لا يعرض لموقف القانون الأخر حتى ينتهي من البحث المسألة في القانون الأول

-**المقارنة العمودية** : حيث يتناول كل جزئية من جزيئات البحث في كل القوانين التي يقارى بينها في آن واحد يعتبر منهج المقارنة العمودي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار اضافة إلى أنه يؤدي إلى سهولة إدراج أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينهما.

- **تطبيقه :**

-احتل أهمية كبيرة حيث أصبح علم قائم بذاته, وموضوعا من موضوعات الدراسات القانونية ويستخدم في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

- يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى و مقارنتها بالنظم الوطنية مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف أو القصور بين هذه النظم, ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها اذا أراد أن يعدل النظم و القوانين القائمة أو يضع نظم أو قوانين أخرى .

ب3- منهج تحليل المضمون

- **تعريفه :**

يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعض , ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها وأسباب الاختلاف لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.

أو هو أسلوب للبحث يهدف الى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال , هذا الاخير يهدف الى الاجابة على أسئلة مثل من الذي يقول؟ كيف؟ ماهي الآثار المترتبة على ذلك؟

- **خطواته :**

-اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المطلوب تحليل مضمونها.

-تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى وأهدافه واشكاليته وفروضه.

-استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة التي قررت تركيب المادة المحلّلة.

-كتابة تقرير البحث.

- **أهدافه :**

-التعرف على التركيب الداخلي للأشياء أو المواد المحللة.

-الكشف عن القوانين المنظمة للعلاقات الداخلية.

-التأكد من انتماء المادة أو الفكرة.

-التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا.

-الكشف عن طرق تركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.

- **تطبيقها :**

ان تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.

ب4- منهج دراسة الحالة

- **تعريفه :**

منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة فردا كان أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة فمن مقاصده الأساسية الوصول الى تعميمات يمكن أن يستخدم كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية , وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

- **خصائصه :**

-الايجابيات :

-يتصف بالتعمق لأنها تدرس حالة واحدة من جميع الجوانب ولا يشتت جهده على حالات متعددة.

-تتصف بالمرونة حيث يسمح للباحث عن تعديل و اثراء بحثه وكذلك فروضه.

-يصبح الباحث قادرا على التنبؤ وكذلك الوصول الى تعميمات طالما كانت الحالة موضوع البحث تحمل من السمات التي تشترك فيها مع حالات أخرى.

-السلبيات :

-قد يصعب الحصول على تعميمات صحيحة اذا ما كانت غير ممثلة للمجتمع كله.

-إن إدخال عنصر الذاتية أو الحكم الشخصي في اختيار الحالة أو جمع البيانات وتحليلها قد لا يقود الى نتائج صحيحة.

-كلفة تنفيذ المنهج باهظة.

- **خطواته :**

-تحديد الحالة المطلوب دراستها.

-جمع المعلومات وتدقيقها والتأكد من صحتها.

-وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها.

-اقتراح نوع المعاملة أو العلاج.

-اعداد تقرير الحالة.

-المتابعة والاستمرار للتأكد من صدق التشخيص ومناسبة العلاج.

- **تطبيقة في العلوم القانونية :**

دراسة نظام التقاضي و الإجراءات و الأعمال الإدارية للمحاكم وأماكن إعادة التربية , وكذلك رسم السياسات القضائية ودراسات الجرائم, وبالمقارنة بين نتائج أكثر من دراسة يمكن إجراء مقارنات قانونية كثيرة كما يمكن اللّجوء إلى هذا المنهج في إجراء التحقيقات و رسم الخطط العلمية القانونية,

2-الأسلوب العلمي و المنهجي

إن الأسلوب العلمي يشير إلى ذلك الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث، في حين أن كلمة منهج تعني الخطوات التطبيقية لذلك الإطار الفكري، ففي أية دراسة علمية تتخذ العمليات العقلية في ذهن الباحث ترتيبا أو تنظيما متكاملا يوجه خطواته التطبيقية، و لذلك فالأسلوب يشير إلى ذلك التنظيم الفكري التدخل في الدراسة العلمية، لذا يمكننا القول أن الأسلوب الفكري هو الذي ينظم أي منهج و يتضمن الأسلوب العلمي القانوني الخصائص التالية:

-اللغة الفنية المتخصصة و السليمة و الولية في دلالاتها و معانيها و تركيبها[1]

-الإيجاز و عدم التكرار.

- القدرة على تنظيم المعلومات و الأفكار و الحقائق العلمية و عرضها و إعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط و أسس و مقاييس محددة.

- الدقة و الوضوح و التحديد و البعد عن الغموض و العمومية في العرض.

- تدعيم الأفكار و الحقائق و الفرضيات المعروضة بأكبر و أقوى الأدلة.

- التماسك و التسلسل و التناسق بين أجزاء و فروع و عناصر البحث و كدا قوة و جودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة و من جملة إلى جملة...

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص95

– عدم استخدام الباحث لضمائر المتكلم مثل نحن، نرى، نعتقد لأن هذه العبارات تتنافى و التواضع، العلمي و الأفضل استخدام تعبيرات المبني للمجهول مثل يرى، يبدو، ينصح...

3-احترام قانون الاقتباس و قانون الإسناد و التوثيق و الأمانة العلمية

إن البحوث العلمية هي مجموعة من المعلومات مستقاة من مختلف المصادر و المراجع، لذا لا بد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادئ و أساليب المنهجية العلمية.

وتبدو أهمية الهامش في التعبير عن الموضوعية و الأمانة العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به فانه يريد من ذلك التفريق بين أفكاره و الأفكار التي نقلها عن غيره، كما انه بذلك يساعد الباحثين الآخرين على الإلمام و التعرف على المصدر المسار إليه و إمكانية الاعتماد عليه يلي: في بحوث أخرى، و يجب مراعاة مايلي:

أ. قواعد التوثيق:

-الدقة والفطنة التامة في فهم القواعد والاحكام و الفرضيات العلمية و أراء الغير المراد اقتباسها.

-عدم التسليم و الاعتقاد بأن القواعد والأحكام و الفرضيات و الآراء هي حجج و مسلمات مطلقة و نهائية، بل يجب اعتبارها بأنها مجرد فرضيات تتطلب عملية التجريب و النقد و التحليل و التقسيم.

-الدقة و الجدية في اختيار الاقتباس.

-تجنب الأخطاء و الهفوات.

-عدم التطويل و المبالغة في الاقتباس.

-عدم ذوبان واختفاء شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات.

ب. ضوابط عملية الاقتباس: هناك نوعين من الاقتباس:

• **الاقتباس الحرفي أو المباشر:** أي أن الباحث ينقل و يدون معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، أي كما وجدها دون زيادة أو نقصان فلم يتصرف في الألفاظ و تراكيب الجمل، تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب الكتاب أو المقال.[1]

• **الاقتباس غير المباشر:** حيث يحتوي هذا النوع على جهد الباحث و شخصيته و لا

يعني أنه لم يعتمد على الغير بل اعتمد عليه اعتمادا غير مباشر، و وجبت الإشارة للمرجع لبيان أمانة الباحث من جهة و لتطبيق قواعد منهجية البحث العلمي من جهة أخرى.

ج. قواعد الإسناد و توثيق الهوامش:

الهامش هو ذلك الجزء الذي يترك في أسفل الصفحة و يفصل بينه و بين المتن خط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة تقريبا، و يستخدم للإشارة إلى المراجع و المصادر التي أخذ عنها الباحث، كما أنه يستخدم في معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث و ليس لها مكان في المتن، مثل الإشارة إلى نص قانوني أو شرح معنى مصطلح معين أو تعريف لمسألة مرد ذكرها في المتن، كما يستخدم الهامش في إثبات بعض النصوص التي اقتبسها الباحث من نصوص أجنبية، أو للإحالة على موضوعات سبق أن ناقشها الباحث في بحثه في مواقع و هناك عدة طرق يستخدمها الباحثون في تنظيم هوامش البحث منها:

• **طريقة هارفارد:** حيث تتم الإشارة إلى المرجع بعد الاقتباس أو الفكرة مباشرة و ذلك بأن توضع بيانات المرجع بين قوسين، ثم يعمل الباحث فكرته بعدها.

• **الطريقة الكلاسيكية:** و ذلك بأن يوضع في آخر الاقتباس أو الفكرة بعد نقطة نهاية الفكرة رقما يتسلسل مع الأرقام الأخرى بنفس الصفحة، و يتكرر الترقيم بدءا من رقم واحد بالصفحة الموالية و هكذا دواليك مع تقنية المراجع بالصفحات الأخرى، و في آخر نفس الصفحة يوضع الرقم أو الأرقام المشار إليها في المتن و يوثق المرجع.[2]

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص141.
[2] علي غربي، مرجع سابق، ص154.

- **الإشارة إلى الهامش وفقا لترقيم تتابعي جزئي:**

حيث يقوم الباحث وفقا لهذه الطريقة بترقيم الهوامش لكل فصل أو باب على حدى، حيث يبدأ الترقيم من الهامش الأول في أول صفحة في الفصل أو الباب إلى نهاية الفصل أو الباب، و يتم بعد ذلك إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووضعها في نهاية الفصل أو الباب.

إن هذا الأسلوب أصبح استعماله محدودا، و يفصل الباحثون في أغلب الأحيان الأسلوب البسيط أو الطريقة الكلاسيكية.[1]

- **الإشارة إلى الهامش وفقا لترتيب تتابعي كلي:**

حيث يقوم الباحث بترقيم الهوامش بشكل تتابعي من بداية البحث حتى نهايته، و يتم وضع الهوامش اما أسفل كل صفحة أو تجميعها معا ووضعها في نهاية البحث.

د- كيفية الإسناد و توثيق الهوامش

تختلف طريقة الإسناد أو توثيق الهوامش باختلاف الوثيقة العلمية التي اعتمد عليها الباحث في اقتباسه و يمكننا إيجازها فيما يلي:

- **الكتب**

اسم و لقب المؤلف كما ورد في الغلاف و بدقة، عنوان الكتاب، الجزء إن وجد، دار الطبع أو النشر، مدينة و بلد النشر،

عدد الطبعة، تاريخ الطبعة، رقم صفحة الاقتباس.

مثال: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987،ص..

-في حالة استخدام المرجع لأول مرة نكتب البيانات كاملة كما بينت سابقا، أما إذا تكرر استخدام المرجع على مدار البحث، نكتب اسم و لقب الباحث ثم عبارة مرجع سابق، ثم صفحة الاقتباس.

[1] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص314.

-أما إذا استخدمنا المرجع لمرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مرجع آخر هنا نميز بين:

-إذا كان التتابع في نفس الصفحة نكتب عبارة المرجع نفسه ثم رقم الصفحة.

-إذا كان التتابع ليس في نفس الصفحة، نكتب اسم و لقب المؤلف ثم عبارة المرجع السابق ثم صفحة الاقتباس.

هذا بالنسبة للمراجع باللغة العربية أما إذا كان الاقتباس بالغة من مراجع بلغة أجنبية فالباحث يتبع نفس الخطوات السابقة.

مثال:

Ahcen Bouskia, l'infraction de change en droit Algérien, édition Dar el hikma, Alger, 1999, P....

هذا في استعمالنا للمرجع لأول مرة، أما إذا استخدمناه مرة أخرى نشير إليه بعد كتابة اسم و لقب المؤلف بعبارة op ,cit, p و هي تلخيصا لعبارة Opérocitato .

أما اذا استعملناه لمرة ثانية بدون مرجع آخر يفصل بين الاقتباس الأول و الثاني نكتب عبارة

أي ذات المكان. Ibid, P

- **توثيق المقالات**

نكتب اسم و لقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، العد، السنة، صفحة الاقتباس.

مثلا: عارف خليل أبو عبيد، جرائم الأنترنات، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الشارقة، العدد03، أكتوبر 2008، ص88.

و تراعى القواعد السابقة فيما يتعلق بالاستعمال لأول مرة أو.....

- **توثيق الرسائل العلمية**

اسم و لقب صاحب الرسالة، عنوانها، نوع الرسالة، دكتوراه، ماجستير، ماستر...، ذكر الجامعة، الكلية أو المعهد، سنة المناقشة، صفحة الاقتباس.

- **توثيق النصوص القانونية**

تكتب طبعة النص، قانون، أمر، مرسوم، معاهدة...، ثم بيانات النص كاملة من رقم و تاريخ و موضوع، ذكر المادة، تحديد الجريدة الرسمية من حيث العدد و السنة، صفحة الاقتباس.

مثلا:

القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016ن المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، لسنة 2017، ص...

- **القرارات القضائية**

عبارة القرار، ثم رقمه، و تاريخ صدوره، الجهة القضائية المصدرة للقرار (المحكمة العليا، المجلس القضائي، القطب الجزائي،...)، الغرفة التي صدر عنها القرار(غرفة جزائية، مدنية...)، ثم تحديد بيانات المرجع الذي اقتبس عنه القرار أي المجلة التي نشر فيها، العد، السنة، صفحة الاقتباس.

مثلا:

قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1988/01/12، ملف رقم 44231، المجلة القضائية لسنة 1990، العدد 04، ص248.

- **توثيق الوثائق الالكترونية:**

اسم المؤلف، عنوان الموضوع، المجلة أو المنتدى المنشور فيها، تاريخ الاطلاع على المعلومة، العنوان الالكتروني.

مثلا:

زياد ذياب مزهر، المعالجة الأمنية و الوقاية لجرائم المخدرات و المؤثرات العقلية، منتدى الأبحاث القانونيةwww.Law-zag.com. ، 2012/05/15 منشور في الموقع التالي:

- **توثيق المداخلات العلمية**

اسم ولقب صاحب المداخلة، عنوان المداخلة، بيان نوع الوثيقة ملتقى، يوم دراسي، ندوة، تحديد الجهة المنظمة لذلك، مكان عقد الملتقى، تحديد تاريخه بدقة، صفحة الاقتباس.

مثلا:

حمة مرامرية، الأمر بتنفيذ الحكام القضائية الأجنبية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري، ملتقى وطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 21-22 أفريل 2010.

4- بروز شخصية الباحث

تتجلى شخصية الباحث من خلال آرائه الشخصية و عدم الاعتماد الكلي على آراء غيره، كما تظهر كذلك شخصيته من خلال تحليله للموضوع و الحجج الأساسية التي يبرر بها آرائه.

ثالثا: أجزاء البحث العلمي

للبحث العلمي مكونات رئيسية فهو نسق متكامل و مترابط الأجزاء ارتباطا وثيقا و هذا دليل على أنها خطوات منهجية وثيقة يجب على الباحث احترامها و تمثل هذه الجزاء فيما يلي:

1. مقدمة:

إن مقدمة البحث تمثل مدخل الموضوع و أهدافه فهي التي تهيء القارئ في وقت قصير للتفاعل مع البحث فهي البوابة الرئيسية له و هي محصلته و هي مرآة البحث و الباحث.

فهي تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الكاتب وعن غايته من معالجة الموضوع من خلال إظهار الأسلوب الرئيسية التي دفعته لاختيار البحث، و نظرا لأهميتها فان الكثير من الباحثين يعتبرونها بمثابة الفصل الأول في كتبهم المكونة من عدة فصول[1] و تعتبر المقدمة أول جزء من أجزاء البحث العلمي لكنها في الحقيقة آخر شيء يكتبه الباحث لأنه حينها يكون ملما بكل جوانب الموضوع، و تكون الأفكار قد ترسخت في ذهن الباحث، و يكون أكثر قدرة على إيجاز الفكرة الرئيسية للبحث بصورة أكثر دقة و يجب على الباحث إن يكون على علم بأهمية مقدمة البحث لأنها عنصر يجذب القارئ، فالقارئ يلجأ

1-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص92.[1]

عادة إلى قراءة مقدمة بحث أو كتاب من أجل أن يعرف هل مبتغاه موجود في هذا الكتاب أم لا، كما أنها بداية تأسيس البحث بطريقة علمية صحيحة، و هي التي تعطينا انطباعا جيدا عما يحتويه البحث بشكل عام.

و تحتوي مقدمة البحث على عناصر يجب على الباحث مراعاتها و تمثل في:

أ. **التعريف بالموضوع واهميته** : ي

يجب على الباحث أن يقدم مدخل أو تمهيد للموضوع و يبين أفكاره الأساسية و يكون ذلك مرتبطا بالموضوع حيث يحد فقرة لكل متغير و يبين في نفس الوقت العلاقة التي تربط بينهما ثم يبين أهمية الموضوع النظرية و التطبيقية، حيث يوضح ما سوف يضيفه موضوعه من معلومات لم يتم التوصل إليها من قبل، كذلك يبين ما سوف يضيقه بحثه من حلول للمشكلة المطروحة.

ب. الإشكالية:

هي كما قلت سابقا عبارة عن سؤال و في الحقيقة لا بد أن تجسد العلاقة بين متغيري عنوان و البحث.

ج. الفرضية:

هي تقدير أو استنتاج مبني على معلومات سابقة أو نظرية أو خبرة علمية محددة يقوم الباحث بصياغتها و تبنيها مؤقتا لتفسير بعض الحقائق أو الظواهر التي يلاحظها، و هي التي يسترشد بها الباحث أثناء البحث أو الدراسة التي يقوم بها بمعنى أنها تمثل إجابات محتملة و مبدئية لتساؤلات البحث و تأتي في صورة علاقة بين متغيرين أو أكثر[1] وتصنف الفرضيات إلى نوعين:

- **الفرضية المباشرة:** و هي التي تشير إلى وجود فروق أو علاقة بين متغيرين سواء بالسلب أو الإيجاب.
- **الفرضية الصفرية:** و هي التي تنفي في صياغتها وجود فروق في العلاقة بين المتغيرين.

و لصياغة الفرضية لا بد من توفر الشروط التالية:

[1] علي غربي، مرجع سابق، ص62.

-أن تكون الفرعية قادرة على تفسير الظاهرة و تقديم حل للمشكلة.

-أن تصاغ بوضوح و انجاز و بألفاظ سهلة.

-أن تصاغ بموضوعية.

-أن تكون قابلة للاختبار للتحقق من صحتها.

-أن تصاغ بعبارات احتمالية و ليست قطعية مثل قد، ربما، أحيانا...

ولكن على الباحث أن يميز بين الفرضية و ما قد يتشابه معها من مصطلحات مثل الافتراض و ذلك لوجود اختلاف كبير بينهما فإذا كانت الفرضية هي إجابات محتملة لتساؤلات البحث, فان الافتراض هو نوع من التحكم المسبق في بعض عناصر البحث ضمن صياغة معينة ترتبط بها نتائج البحث لاحقا، و أي تغيير في هذه الصياغة يؤثر في النتائج مثل الافتراض في المسائل الرياضية فالنتيجة صحيحة في حدود القيمة المفترضة و إذا غيرنا هذه القيمة تتغير النتيجة.

ان مكانة الفرضية ودورها في إعداد البحث العلمي كانت محل اختلاف بين أصحاب النزعة العقلية المناصرون لها , وبين أصحاب النزعة التجريبية القائلين بضرورة التخلي عنها, ولذا فهل تعتبر الفرضية ضرورية بحيث تحدد منحى البحث أم أنها تعيقه؟ ومن هنا ذهب أصحاب النزعة العقلية وعلى رأسهم الفقيه كلورد برنارد إلى أن الفرضية جزء من البحث العلمي ومن أهم عناصر البحث التجريبي حيث يقول:«إن الحادث يوحي بالفكرة و الفكرة تقود إلى التجربة و تحكمها و التجربة تحكم بدورها على الفكرة», وفي المقابل نجد أنصار الاتجاه التجريبي يعتبرون الفرضية خيال الباحث في تصور الحل و هو ما يشكل عائقا في وجه البحث.

تعطي مرحلة وضع الفرضيات الباحث نظرة لمستقبل البحث , و تمكنه من توقع النتائج و تصور الشكل النهائي للبحوث, وتختلف اهمية هذه المرحلة باختلاف انواع البحوث فمثلا في البحوث التحليلية و الوصفية و التاريخية لا يحتاج الباحث الى وضع الفرضيات لانه يبحث عن حقائق موضوعية يصعب عليه ان يصدر احكاما مسبقا بشانها اما في البحوث المقارنة و التجريبية فلابد ان يحدد الباحث فرضيات البحث , وعلى العموم فلا يمكن لأحد أن ينكر أن الفرضية ضرورية لا يمكننا استبعادها خاصة في البحوث التجريبية

د. الهدف من الدراسة:

لكل دراسة أو بحث هدف أو غرض حتى يكون ذا قيمة علمية، فالغرض من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بهذه الدراسة, و البحث الجيد هو الذي يتجه إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية و تنوع أهداف الدراسة إلى هدفين:

- **الهدف العلمي:** و تكون رغبة الباحث في إثراء المعرفة و إثراء الفضول العلمي.
- **الهدف العلمي و التطبيقي:**و الهدف هو استخدام نتائج البحث و تطبيقاته للوصول الى حل للمشكلة التي قام الباحث بحراستها، أي تحقيق الاستفادة المباشرة بجعل العلم في خدمة المجتمع عن طريق الوصول إلى حلول المشكلات التي تواجه الأفراد و المجتمعات[1] .

• الفرق بين أهداف الدراسة و أهميتها

هناك من يخلط بين أهداف الدراسة و أهميتها، فالأهداف تجيب على سؤال الباحث لنفسه لهذا تجري هذه الدراسة أي توضح ما يسعى الباحث للوصول إليه من خلال إجراء دراسته,أما أهمية الدراسة فتعتبر عما تضيفه الدراسة بعد الانتهاء منها من فوائد إلى الميدان العلمي.

ويجب على الباحث أن يراعي عن كتابة أهداف الدراسة أو أهميتها ما يلي:

- أن يكون كل منهما مرتبطا بموضوع الدراسة.
- أن تكون قابلة للتحقيق.

[1] محي محمد مسعد، كيفية كتابة الأبحاث و الإعداد للمحاضرات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000، ص28

-أن يستعمل عبارات احتمالية تبين أهمية الموضوع أو الهدف منه و في ذلك تعبير عن تواضع الباحث.

هـ-الدراسات السابقة:

على الباحث الاطلاع على الدراسات السابقة لموضوع البحث، و دراستها دراسة نقدية فاحصة، يختار منها أهم الكتب و الدراسات التي أنجزت فيها، ليجد المقبول منها و المرفوض، و يبين مدى صلتها بالموضوع و أهمية التفاصيل الموجودة بها، و ما جاء غيها من تفسيرات، و من خلال هذه النظرات النقدية الفاحصة يمكن التعرف على ما إذا كن الباحث وصل إلى أبعد مما توصلت إليه البحوث السابقة، أو انه أخفق في استيعاب تلك الدراسات، و هذا يتطلب من الباحث تقديم حالة وصفية لها، و تقويما لمحتواها الموضوعي باختصار دون استعمال الباحث في ترك الغرور و تضخم الأنا العلمية و هو لا يزال في أول الطريق[1]، و يستطيع الباحث من خلال عرض الدراسات السابقة أن يبرر قدرته العلمية، فكتابتها بصورة جيدة دلالة على النضج العلمي في موضوع البحث، و انه ليس من الخطأ الكتابة في موضوع سبق بحثه أو مشكلة سبقت دراستها إذا اشتملت على تقويم الدراسات السابقة أو دراسة لجوانب لم تكن من اهتمام الباحثين السابقين[2] .

و-دوافع اختيار الموضوع:

يستلزم على الباحث حصر أهم العوامل التي تدخلت في اختيار موضوعه و تمثلت هذه الدوافع في عوامل ذاتية و التي تنعكس بذاته الباحث مباشرة، يلازم الدافع الذاتي دافع آخر موضوعي.

ر-الصعوبات والعراقيل:

[1] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية 2004، ص35.
[2] إبراهيم بوسليمان، كتابة البحث العلمي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1987، ص51.

على الطالب أن يشير إلى الصعوبات التي اعترضت سبيله سواء كانت طابع علمي أو عمل لتكون هذه الصعوبات و العراقيل بمثابة بالنسبة إليه يريد اطلاع القارئ عليها ليعرف بعض الظروف التي لازمت سير عملية البحث[1]، كما يبينها للجنة المناقشة.

ز-تحديد مجال الدراسة:

أن تحديد الطالب لمجالات الدراسة عليه أكثر مصداقية و تكون نتائجه معبرة و مقبولة و ذلك لإزالة أي لبس أو تأويل من شأنه التشكيك في الحقائق المتوصل إليها[2]، فقد يتعذر على الباحث دراسة الموضوع في كل الفترات الزمنية لذا فعليه أن يوضح الحدود الزمنية للموضوع(مثلا قبل التعديل أو بعد التعديل)، كذلك يجب على الباحث توضيح الجوانب أو الموضوعات التي و لها لبحث و ذلك لصعوبة دراسة كل الجوانب المرتبطة بالموضوع.

ع-تحديد المنهج:

يحدد الباحث المنهج أو المناهج التي بينتها سابقا و التي اعتمد عليها في البحث موضحا الهدف من استخدامه، مثلا: لقد اعتمدنا على المنهج التحليلي كون الدراسة تنصب على تحليل النصوص القانونية التي تحكم إجراءات و قواعد الموضوع.

غ-التصريح بالخطة:

يختم الباحث مقدمة البحث بالكشف عن العناوين الرئيسية لخطته، فإذا قسم الخطة إلى ما بين تعين عليه ذكرهما مع تبرير هذا التقسيم، محاولة منه لإقناع الآخر (خبيرا مقيما للعمل العلمي أو قارئا عاديا)، فلا ينبغي عرض التقسيمات الأساسية لخطة الأطروحة أو المذكرة بصفة الوصف، بل يلزم الباحث بتبيان الأسباب التي ساقته لهذا التقسيم دون سواه[3].

- **ملاحظة:**

-على الباحث عدم معالجة الاشكالية أو وضع استنتاجات أو خلاصة و التي من المفروض وضعها في الخاتمة.

[1] صلاح الدين شروح، مرجع سابقن ص84
[2] علي غربي، مرجع سابق، ص66.
[3] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص122

– تأخذ المقدمة ترقيما بالأحرف الأبجدية أو بالأرقام.

– المقدمة لا تهمش لأنها من بنات أفكار الباحث.

* وهناك من يخلط بين المقدمة و التمهيد على الرغم من أنهما لا يتشابهان إطلاقا، فالغاية من التمهيد هو التوطئة للموضوع و هو الرابط بين المقدمة و البحث، حيث يتناول التمهيد موضوعات متناثرة ليست من صلب الموضوع و لكن لا بد على الباحث من تناولها لتهيئة ذهن الباحث، و هو لا يحتل مساحة كبيرة في البحث فقد يقع قي حدود 25–30 صفحة و هناك من قال بأنه لا يتجاوز ¼ الرسالة أو البحث، و يظهر الفرق بين المقدمة و التمهيد من خلال النقاط التالية:

– تتضمن المقدمة عناصر محددة لكن يخلو التمهيد من ذلك.

– المقدمة لا تهمش بينما التمهيد و بما أنه يتضمن موضوع له علاقة بالبحث فلا بد أن يهمش.

– أن المقدمة قد تتراوح عدد صفحاتها من 4 إلى 10 صفحات بينما التمهيد أكبر من ذلك.

2– الموضوع أو جذع البحث:

و هو جوهر البحث و الجزء الأكبر فيه لأنه يتضمن كافة الأفكار و الأقسام و العناوين، الحقائق التي يتكون منها موضوع البحث، كما يتضمن كافة عمليات المناقشة و التحليل و التركيب لجوانب الموضوع، و تختلف تقسيمات البحوث حسب حجم الموضوع و ما يسير من مسائل فإذا كان كبيرا قسم إلى قسمين أو أكثر أو مابين إذا كان موضوع البحث متوسطا قسم إلى فصول و إذا كان قصيرا قسم إلى مباحث، لكن على الباحث مراعاة أنه في نهاية كل باب أو فصل يجب عليه إعداد خلاصة و تتضمن عرض لأهم الأفكار التي عالجها و أهم النتائج التي توصل إليها لتشكل هذه الخلاصة خاتمة صغرى للباب أو الفصل، وتتجلى الحكمة من وضع خلاصة للأبواب و الفصول كونها تمثل مظهر يمكن الباحث من البحث و دليل تفوقه[1].

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص53.

3. الخاتمة:

خاتمة البحث من حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث و تشكل ملخصا نهائيا له، و فيها يقوم الباحث ببلورة النتائج و الأفكار و الأجوبة التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته المتضمنة في صياغة الموضوع[1].

لا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث كما لا يجوز فيها الاقتباس، و يجيب عن الإشكالية التي قدمها الباحث من خلال التحليلات التي تضمنها الموضوع[2]، إضافة إلى الاقتراحات و التوصيات.

إن الخاتمة هي الجزء النهائي في البحث لذا فهي التي تترك الانطباع الأخير لذا فهي تحتاج الى عناية شديدة في ترتيب الأفكار وجودة الصياغة و اختيار الجمل و العبارات حيث يحس القارئ أنه وصل الى نهاية البحث بطريقة متدرجة طبيعية دون تكلف[3]. لذا تصاغ الخاتمة في فقرات متسلسلة.

الفقرة الأولى: استعراض ماهية الدراسة دون الدخول الى التفاصيل.

الفقرة الثانية: الاستنتاجات و النتائج التي توصل اليها الباحث.

الفقرة الثالثة: المقترحات أو التوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل فيها.

ملاحظة:

يخلط البعض بين الخاتمة و الخلاصة لكنهما يختلفان عن بعضهما حيث أن الخلاصة هي كما بينت سابقا هي تلخيص للباب أو الفصل و تتضمن فكرة عامة عن محتوى الدراسة[4], و النتائج التي توصل إليها الباحث بينما الخاتمة تشكل المرحلة النهائية للبحث و إحدى أقسامه الرئيسية و التي بدونها يكون البحث مشوها و فاقدا للإجابة التي يبحث عنها القارئ[5].

---

[1] صالح طاليس، مرجع سابق، ص147.
[2] هاني دويدار، منهج الدراسات التطبيقية في مجال علم القانون، الدار الجامعية، بيروت 1998، ص86.
[3] إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص191.
[4] عمار بوحوش، مرجع سابقن ص91.
[5] صالح طاليس، مرجع سابق، ص149

4- الملاحق:

تعتبر الملاحق جزءا أساسيا من أجزاء البحث العلمي و هي تتضمن وثائق قانونية أو إحصائيات أو بيانات اعتمد عليها الباحث في البحث، و لكن تعذر عليه عرضها كاملة في المتن، لكن يجب أن تكون هذه الملاحق صعبة المنال أو غير متاحة للجميع ولا يمكن الوصول إليها بسهولة، فلا يمكن مثلا وضع نصوص قانونية أو جريدة رسمية و ذلك لإتاحتها و توفرها خاصة مع التقدم التكنولوجي و توضح الملاحق مباشرة بعد الخاتمة و قبل قائمة المصادر و المراجع لذا فهي ترقم و يمكن للباحث أن يضع لكل وثيقة رقما خاصا بها مثلا نقول الملحق رقم 1..، ويستحسن أن ترتب الملاحق على حسب استعمالها في البحث بالترتيب.

5- قائمة المصادر و المراجع:

إن حصر المصادر و المراجع في البحث دليل قوي على قيمة البحث وجديته و عمقه، و هو بالتالي برهان واضح على سعة المصادر التي استخدمها الباحث و اعتمد عليها و استشهد بها في البحث، و عليه أن يكون حذرا من الوقوع في مشكلة كثرة استخدام المصادر دون ضرورة و ذلك للإقناع بجهده المبذول و اطلاعه الواسع.

و هناك طرق عديدة لتصنيف المصادر و المراجع في البحث حسب نوعها و الغالب أن تقسم إلى أولا إلى المصادر و يدرج فيها الباحث كل المصادر التي اعتمد عليها بحسب قوتها، فالنصوص القانونية مثلا تضيف إلى دساتير (لأنه أسمى قانون) ثم المعاهدات، ثم القوانين العضوية...أما المراجع فتصنف إلى كتب و أخرى متخصصة و رسائل و مقالات....و ترتب المصادر أو المراجع بإحدى الطرق التالية:

- **الترتيب التاريخي(على أساس تاريخ النشر)**

و فيه ترتب المصادر على حسب أقدميتها في النشر أو التأليف، و هو غير شائع كثيرا و كذلك غير عملي خاصة عند وجود مراجع لها نفس تاريخ النشر.

- **الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية**

*و ذلك باعتماد الحرف الأول من اسم أو لقب المؤلف و تمثل الحروف الهجائية في:

أ.ب.ت.ث.ج.ح.خ.د. ذ.ر.ز.س.ش.ص.ض.ط.ظ.ع.غ.ف.ق.ك.ل.م.ن.هـ.و.ي.

*أما الحروف الأبجدية هي:

أ.ب.ج..هـ.و.ر.ح.ط.ي.ك.ل.م.ن.س.ع.ف.ص.ق.ر.ش.ت.ث.خ.ز.ص.ظ.غ.

وفي حالة ما إذا كانت اسم أو لقب المؤلفين تبدأ بنفس الحرف ننظر الى الحرف الثاني.

6. الفهرس:

لا يمكن إغفال الفهرس في أي بحث و قد يكون نهاية الرسالة حسب النظام الفرنسي، أو في أولها حسب النظام الأنغلوسكسوني[1] ، و هو عبارة عن كشف تفصيلي لأجزاء البحث كاملا و يقابل كل جزء رقم الصفحة الخاصة به.

مثلا:

مقدمة..... رقم الصفحة.

الباب الأول .....عنوانه..... رقم الصفحة.

الفصل الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

المبحث الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

المطلب الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

الفرع الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

الفرع الثاني.....عنوانه..... رقم الصفحة.

7. الملخص:

1

هو الذي يلخص الرسالة بصورة مختصرة و دقيقة يتمكن القراء من خلاله و بسرعة من تكوين فكرة جيدة عن محتوى الرسالة، حيث يكون الملخص فكرة شاملة عما هو داخل الرسالة، و هو آخر جزء يكتب من الرسالة، و في العادة لا يزيد عن فقرة واحدة و في صفحة واحدة، ويعطي كذلك الملخص للقارئ فكرة عن أسلوب صاحب الرسالة و لغته و قدرته على التعبير، و لهذا يجب على الباحث أن يراعي أن تكون لغة الملخص متخصصة و مصاغة باختصار، حيث يكون الملخص واضحا بسيطا، و يجب على الباحث ذكر الكلمات المفتاحية و هي لا تتجاوز 5 كلمات، و يجب على الباحث تحرير الملخص كذلك بلغة أجنبية ثانية.

رابعا – الإعداد الشكلي او الفني للبحث

اذا كان الإعداد الموضوعي للبحث يمثل أهمية كبيرة , فالشكل النهائي أو الإخراج النهائي لا يقل أهمية عنه ويشمل مايلي :

1–صفحة الغلاف الخارجي

تعتبر صفحة الغلاف الخارجي عنصر بالغ الأهمية لما لها من اثر في لفت انتباه القارئ وجذبه للاطلاع على حيثيات البحث ,لذا يجب على الباحث إعطاؤها العناية اللازمة من خلال ضمان احتوائها على العناصر التالية:

–اسم الجامعة و الكلية والقسم وهناك من يزيد على ذلك اسم البلد او الوزارة التابعة لها الهيئة العلمية , ولا يوجد اتفاق على ذلك .

–عنوان البحث ويكتب في وسط الصفحة داخل اطار.

–ذكر عبارة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ....في القانون (العام او الخاص) تخصص ....

–يكتب اسم الطالب و لقبه على يمين الصفحة, واسم المشرف ولقبه ودرجته العلمية على يسار الصفحة.

– ذكر اعضاء لجنة المناقشة حيث يكتب اسم ولقب والرتبة العلمية و المؤسسة الاصلية ومهمة كل عضو في اللجنة,رئيس او مشرف او عضو.

-تاريخ المناقشة.

-ذكر السنة الجامعية.

2-الصفحات الافتتاحية: وتتضمن

•**صفحة الشكر**: و في العادة يقدم الشكر للأستاذ المشرف و أعضاء لجنة المناقشة.

•**صفحة الإهداء**: ليس ضروريا ولكن في حال وروده يجب ان يكون مختصرا , فالرسائل العلمية ليست مكانا للمجاملات.

3-الصفحات الادخالية:يمكن للطالب ان يخصص صفحات يكتب فيها عنوان كل فصل او باب او المقدمة او الخاتمة, وهذه الصفحات تحسب و لا ترقم.

4-مقدمة: و يجب ان تتضمن العناصر السابق بيانها وهي التعريف بالموضوع و أهميته, الإشكالية,الفرضية,الهدف من الدراسة,الدراسات السابقة,دوافع اختيار الموضوع ,العراقيل ,تحديد مجال الدراسة ,المنهج المتبع ,الخطة.

5-جذع الموضوع: ويقوم الطالب بعرض معلوماته النظرية والإجابة على الإشكالية وتساؤلات الدراسة صفحة جديدة.

6-الخاتمة : وتحتوي على:

-الإجابة على الإشكالية.

-نتائج الدراسة.

-التوصيات.

7-الملاحق: وذلك إذا اقتضى الأمر ويجب على الطالب مراعاة مايلي:

-تحديد عناوين للملاحق أو أرقام مثلا الماحق رقم1.

-كل ملحق يكتب في صفحة جديدة.

-ترقم الملاحق بصورة عادية, وتتبع ترقيم الخاتمة.

8-قائمة المصادر و المراجع:ويقوم الطالب بالتمييز بينها وفق المعايير السابقة.

9-الفهرس:ويجب الإشارة هنا إلى الفرق بين خطة البحث والفهرس, فالخطة عبارة عن طريق شامل يوضح أهم عناوين الموضوع او عناصره, ويشترط في الخطة كتابة أهم عناصر البحث دون تفصيل في العناوين وبدون إحالة إلى صفحة العنوان , أما الفهرس فيكتب الباحث كل عناوين وعناصر البحث بالتفصيل مع الإحالة إلى صفحة هذا العنوان بدقة.

10-الملخص: ويكون بلغة البحث و لغة أجنبية , إضافة إلى الكلمات المفتاحية